قد تصل حد الاغلاق بعد اعطاء المواطنين متسعاً من الوقت لتسوية امورهم المالية فيها

الحكومة الفلسطينية تهدد باجراءات عقابية ضد البنوك لتعاطيها مع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

علمت «القدس العربي» امس ان الحكومة الفلسطينية تدرس اتخاذ اجراءات عقابية ضد البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تتعاطى مع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحكومته.

واكد الدكتور عاطف عدوان وزير شؤون اللاجئين في الحكومة الفلسطينية لـ«القدس العربي» امس ان لجنة وزارية وضعت تصورا للاجراءات العقابية التي يمكن اتخاذها ضد البنوك وان مجلس الوزراء يدرس تلك الاجراءات.

واضاف عدوان قائلا «سيتم اتخاذ اجراءات قوية ضد البنوك، وغير مضرة بالاقتصاد الفلسطيني»، ومشددا على ان الاجراءات «ستطال البنوك التي كان لها مواقف سلبية».

ونوه الى ان هناك بعض البنوك ساعدت الحكومة في وجه الحصار قائلا «نحن نحتفظ بجميل بعض البنوك التي وقفت وقفة مشرفة مع ابناء الشعب الفلسطيني وحكومته».

واشار عدوان الى ان الاجتماع الاخير للحكومة بحث سلوك البنوك وتعاطيها مع الحصار الخارجي، تمهيدا لاتخاذ اجراءات عقابية ضدها.

واضاف عدوان قائلا «لا نريد ان نترك البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية تتجاوب مع الجهات الخارجية التي تفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، وتتجاهل الام الشعب الفلسطيني».

واضاف عدوان بان هناك سلسلة من الاجراءات العقابية ستتخذ «ضد البنوك وعلى رأسها البنك العربي»، ومشيرا الى ان عدد من الوزراء قدموا طلبات لاغلاق ارقام حساباتهم في البنوك كخطوة اولى للتحرك ضد البنوك.

واشار عدوان الى ان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية سيعلن في القريب العاجل اغلاق حسابه في تلك البنوك، مؤكدا ان «البنوك التي تراهن على «امريكا» ـ الولايات المتحدة ـ ستكون من الخاسرين».

وبشأن طبيعة الاجراءات العقابية قال عدوان «تبدأ بالمقاطعة وقد تنتهي باغلاق فروع البنك (في الاراضي الفلسطينية) بعد اعطاء المواطنين متسعاً من الوقت لتسوية امورهم المالية في تلك الفروع».

واكد عدوان ان الحكومة الفلسطينية ستتحرك شعبيا لمقاطعة البنوك والتحرك ضدها، وقال «سنشجع المواطنين على مقاطعة البنوك التي تتعاطى مع الحصار، وسيجد المواطن كل الدعم من الحكومة بهذا الخصوص».

وحرص عدوان على توضيح بان هناك بعض البنوك وقفت لجانب الحكومة ولن تطالها العقوبات، ومتعهدا برد «الجميل لتلك البنوك»، ورافضا الافصاح عن اسمها، وقال بانها وقفت لجانب الشعب الفلسطيني، وتجاهلت التهديدات الخارجية في بعض الاوقات.

ومن الجدير بالذكر ان اغلب البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية، وخاصة البنك العربي تقاطع الحكومة الفلسطينية وترفض التعامل معها ماليا.

ونوه عدوان على ان الاجراءات العقابية ستتخذ في غضون الاسبوعين القادمين خاصة ضد البنوك التي لها مواقف سلبية مثل البنك العربي الذي «اغلق كل السبل في وجه الحكومة الفلسطينية»، ومشيرا الى ان هناك اتصالات مستمرة مع البنك الا انه «يغلق كل السبل في وجه الحكومة، ولذلك سنتخذ اجراءات قانونية تلزم البنوك بتنفيذ الاتفاقيات التي بموجبها فتحت فروع لها» في الاراضي الفلسطينية.

واشار عدوان الى عدم استجابة الكثير من البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية لنداء الشعب الفلسطيني المحاصر؛ باستقبال الأموال العربية والأوروبية التي تمكنت الحكومة الفلسطينية من جمعها عبر جولات الوزراء الى العديد من الدول العربية والإسلامية.

وأكد عدوان أنه في حال إصرار هذه البنوك على موقفها، فإن الحكومة الفلسطينية ستفكر جدياً في تطوير بنك البريد بحيث يكون بديلاً في صرف رواتب الموظفين جميعا، خصوصا وان السلف الاخيرة التي صرفت للموظفين كانت عبر بنك البريد بعد ان رفضت البنوك استقبال اموال حماس وتوزيعها على ارقام حسابات الموظفين.

وكان الدكتور محمود الزهار وزير الخارجية الفلسطيني قال في مؤتمر صحافي، عقد مؤخراً بغزة، حول رفض بعض البنوك التعامل مع الحكومة «إن كل بنك ستتحدد قيمته في المجتمع الفلسطيني بمقدار ما يستجيب مع المطالب الوطنية للشعب الفلسطيني».

وأضاف «هناك الكثير من البنوك استجابت للضغوط الأمريكية وهي ستؤثر على مستقبلها ليس قانونياً، لكن من خلال الشعب الذي لن يقبل هذه الموضوع».

وكانت مصادر فلسطينية مطلعة قد ذكرت أن نشطاء في المجتمع المدني الفلسطيني يسعون الى تنظيم حملة لمقاطعة البنوك التي تمتنع عن المساهمة في فك الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني، وترفض التعامل مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

وقالت المصادر: إن تياراً شعبياً بدأ يتبلور حول ضرورة اتخاذ مواقف من البنوك التي عملت طوال أكثر من عشر سنوات سابقة على جمع أموال الفلسطينيين من الداخل وترحيلها الى الخارج.

وذكر أحد النشطاء أن ترتيبات تجري لإطلاق حملة تدعو الشعب الفلسطيني الى سحب أمواله وودائعه من البنوك في الداخل الفلسطيني، ثم الانتقال الى دعوة الفلسطينيين في الخارج الى نفس الأمر.

وأوضح المصدر أن سحب الأموال لن يكون على إجماله حيث سيسمح لأصحاب الحاجات الضرورية بالاستمرار في تعاملهم مع هذه البنوك بالحد الأدنى.

اسرائيل تؤكد انها ستتابع غاراتها الجوية رغم سقوط شهداء مدنيين

■ القدس المحتلة ـ اف ب: اكد المسؤولون الاسرائيليون امس انهم مصممون على مواصلة الغارات على قطاع غزة رغم الانتقادات الدولية التي سببتها سلسلة حوادث ادت الى سقوط عدد كبير من المدنيين في الهجمات الاسرائيلية.

واكد قائد سلاح الجو الاسرائيلي الجنرال اليعازر شكيدي ان الغارات الجوية هي «الوسيلة الاكثر فعالية في الظروف الحالية ضد الارهابيين الفلسطينيين الذي يطلقون الصواريخ باتجاه الاراضي الاسرائيلية».

وحتى الساعة، استبعد المسؤولون الاسرائيليون احتمال شن هجوم واسع على قطاع غزة يؤدي الى اعادة احتلال جزئي لهذه المنطقة التي اخلاها الجيش الاسرائيلي العام الماضي.

وعلق الجيش الاسرائيلي كذلك القصف المدفعي للقطاع بعد استشهاد 8 مدنيين في 9 حزيران (يونيو)، منهم ثلاثة اطفال، على شاطئ في غزة. ويتهم الفلسطينيون اسرائيل بالتسبب بهذه المأساة وهو ما ينفيه الجيش الاسرائيلي.

ويؤكد وزير السياحة العمالي اسحق هرتسوغ، عضو الحكومة الامنية المصغرة، ان اسرائيل تواجه «مأزقا صعبا». وقال «من جهة، علينا ان نبدي اكثر درجات الحذر لتفادي اصابة المدنيين، ومن جهة ثانية، يجب علينا ان نتحرك ضد الارهابيين».

وكان يشير الى 600 قذيفة يدوية الصنع اطلقتها مجموعات فلسطينية على جنوب اسرائيل، وتحديدا على مدينة سديروت، منذ الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة في ايلول (سبتمبر) الماضي والتي اسفرت عن سقوط عدد من الجرحى وتسببت بأضرار. وبحسب الجنرال شكيدي، يواجه الطيران صعوبات متزايدة في النجاح بمهماته دون التسبب بـ«اضرار جانبية». واوضح قائد سلاح الجو «تعود الارهابيون على طرقنا وهم يتحركون انطلاقا من المنطقة المأهولة، ومن باحات المنازل. لا يخرجون الى العراء ليقصفوا سوى لوقت قصير جدا».

وقال ان عدد الهجمات الجوية ازداد بمعدل خمسة اضعاف منذ بداية العام 2006 مقارنة مع السنة الماضية.

وتسببت حوادث مقتل المدنيين بتزايد الانتقادات الموجهة الى الدولة العبرية في العالم. وادانت الامم المتحدة ولندن وباريس وموسكو والرئاسة الفلسطينية استشهاد المدنيين في الغارات الاسرائيلية.

واكد المسؤولون الاسرائيليون من جهتهم ان الحوادث الاخيرة استثناء للقاعدة وانهم يقومون بكل ما في وسعهم لتجنب اصابة المدنيين الفلسطينيين. وامر قائد اركان الجيش لاسرائيلي الجنرال دان حالوتس بان يقوم الجيش الاسرائيلي بـ«بحث معمق» لتحديد ما اذا كانت هذه الحوادث ناجمة عن مشاكل تقنية متعلقة بالصواريخ المستعملة او عن اخطاء في القيادة. وذكرت الاذاعة العامة ان وزير الدفاع عمير بيريتس امر سلاح الجو الاسرائيلي مجددا بتجنب شن الغارات في حال وجود خطر باصابة مدنيين فلسطينيين.

واعتبر رئيس حزب الليكود اليميني المعارض بنيامين نتنياهو بالمقابل الخميس ان الحكومة الحالية لا تبدي ما يكفي من الحزم داعيا الى شن هجمات على البنى التحتية في غزة «بهدف تصعيد الضغط على الارهابيين».

اطفال فلسطينيون يحملون بقايا قذيفة اسرائيلية اثناء مظاهرة امام مكتب الامم المتحدة في غزة (رويترز)

تقرير دولي: الفلسطينيون يتعرضون لأشد العقوبات صرامة في التاريخ

■ نيويورك ـ يو بي أي: قال المقرر الخاص حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة جون دوغارد ان العقوبات التي يتعرض لها الفلسطينيون هي أشد العقوبات صرامة في التاريخ، وأشار الى ان الولايات المتحدة فقدت صفة الوسيط النزيه.

وكتب دوغارد في تقرير بعد زيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر استمرت تسعة أيام «فعليا يتعرض الشعب الفلسطيني لعقوبات اقتصادية وهذه هي المرة الأولى التي يعامل فيها شعب تحت الاحتلال بهذه الطريقة».

ووصف العقوبات بأنها «أشد أشكال العقوبات صرامة في التاريخ الحديث».

ودعا الى جهود دبلوماسية مكثفة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في ظل فشل الولايات المتحدة في تأدية الدور المطلوب.

وكتب «ان رفض حماس الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف لن يتغير من خلال العزل لكن من خلال الانخراط والدبلوماسية.لسوء الحظ فان الولايات المتحدة ليست مستعدة لتأدية دور مسهل السلام».

وأضاف «هذا يترك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الوسيط الصادق الواضح بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يعرف ما إذا كان أي من هاتين الهيئتين يستطيع لعب هذا الدور فيما بقية أطراف اللجنة الرباعية مشكوك فيها» وذلك في إشارة الى جهود اللجنة الرباعية الدولية المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وعدد دوغارد بعض الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين فكتب ان «غزة تحت الحصار، وتسيطر إسرائيل على مجالها الجوي، كما استأنفت خرق جدار الصوت الذي يروع الناس ويؤذيهم، وزادت إسرائيل عمليات القتل المستهدف التي أدت الى (استشهاد) وإصابة المارة الأبرياء، ووسعت المنطقة الفاصلة بين الحدود لمنع إطلاق صواريخ القسام الفلسطينية».

وفي الضفة الغربية فان «بناء الجدار الفاصل يستمر في انتهاك حقوق الإنسان، ويحرم المزارعين من زراعة أراضيهم ويفرق شمل العائلات، ولمفاقمة الأمور هناك جو جديد من العداء تجاه الفلسطينيين على الحواجز من قبل الجنود الإسرائيليين، وذلك ردا على الانتخابات الفلسطينية على الأرجح».

وأشار دوغارد الى ان الحواجز في القسم الشمالي من الضفة الغربية لا تخدم أي هدف امني وتقود الى «الاستنتاج الحتمي بأنها أعدت خصيصا لإذلال ومضايقة الشعب الفلسطيني»، فيما في وادي الأردن «تسيطر روح من الانتقام» مع رفض إسرائيل تزويد القرى بالماء والكهرباء.

وقال دوغارد ان إسرائيل لا يحق لها احتجاز 50 ـ 60 مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية. وأضاف ان قطع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المساعدات عن الفلسطينيين لأنهما يصنفان حماس كمنظمة إرهابية يؤثر على مليون فلسطيني من أصل 3,5 ملايين فلسطيني لا يتلقون رواتبهم، فيما يؤثر على كل الفلسطينيين بشكل غير مباشر.

وأضاف ان قرار الرباعية تقديم الدعم للشعب الفلسطيني سيحسن الوضع الإنساني لكنه لن يزيل المعاناة، مشيرا الى ان محاولات إقناع الحكومة الإسرائيلية بدفع عائدات الضرائب قد فشلت.

وكتب دوغارد ان «صورة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد تأثرت بين الفلسطينيين كنتيجة لدعم اللجنة الرباعية للعزل الاقتصادي ،بتوجيه من الولايات المتحدة».

خالد البطش احد قادة الجهاد الاسلامي في فلسطين لـ«القدس العربي»:

اجتياح غزة برا من قبل الاحتلال سيواجه بمقاومة شعبية بكل الوسائل المتاحة
نحن خارج تفاهم حماس وفتح على وثيقة الاسرى ولن نوقع على اي معاهدة تقيد خيارنا بالمقاومة

الناصرة ـ «القدس العربي» من زهير اندراوس:

روج الجيش الاسرائيلي في اليومين الاخيرين تفاصيل خطة اعدها لاقتحام قطاع غزة واعادة احتلاله من جديد، فيما يبدو ان عملية عسكرية برية باتت مسألة وقت فقط. وتتشكل الخطة، كما افادت صحيفة «يديعوت احرونوت» امس، من ثلاث مراحل ينوي الجيش الاسرائيلي تنفيذها بزعم وقفه لاطلاق صواريخ القسام باتجاه البلدات الاسرائيلية المحاذية لقطاع غزة، وتتمثل المرحلة الاولى بضربات جوية توجه لعدد من المواقع والمؤسسات الفلسطينية، تتبعها مرحلة ثانية تتمثل باغتيال عناصر المقاومة الفلسطينية، اما المرحلة الثالثة فستكون ادخال قوات برية الى قطاع غزة واعادة احتلال اجزاء من القطاع، ويبدو ان المخابرات العسكرية قد حددت اهدافها بشكل مسبق، اذ وضعت على رأس قائمة من سيكون مستهدفا ضمن سياسة الاغتيالات كلا من رئيس الوزراء اسماعيل هنية وعز الدين عبد العال من قادة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة، ومحمد الجعبري قائد كتائب شهداء الاقصى، الجناح العسكري لحركة فتح في القطاع بالاضافة الى وزير الخارجية محمود الزهار، الذي نجا من محاولة سابقة لاغتياله، ادت الى استشهاد احد ابنائه. ومن بين المستهدفين ايضا سعيد صيام، وزير الامن الداخلي الفلسطيني، واحمد الجندل قائد كتائب الاقصى في شمال قطاع، غزة ومحمد الهندي رئيس الجهاد الاسلامي في القطاع، وابو عبير المتحدث باسم الوية الناصر صلاح الدين لجان المقاومة الشعبية.

وفي حديث خاص لـ«القدس العربي» قال خالد البطش، احد القادة البارزين في حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين تعقيبا على هذا التطور: هذا التهديد لا يخيف الشعب الفلسطيني ولا حركة الجهاد الاسلامي، الاحتلال كان عندنا في ايلول الماضي واثار الاحتلال لا تزال موجودة، نحن سنقاوم الاحتلال وسنقف بوجهه بكل ما نملك، وادخال الدبابات على الارض ما هو الا صورة اخرى لتجسيد الاحتلال بالنسبة لنا، ونحن سنفعل كل ما بوسعنا للتصدي للعدوان البري المحتمل بكل الوسائل المتاحة لابناء شعبنا.

وردا على سؤال اخر قال البطش: اذا دخل الاحتلال الى قطاع غزة سيواجه بمقاومة شعبية، فاسرائيل بدخولها الى القطاع ترتكب حماقة كبيرة ومجزرة كبيرة، وعلى المقاومة ان تتصدى للعدوان بكل الوسائل حتى يسجل التاريخ ان المقاومة موجودة، اما بالنسبة لحجم الخسائر التي ستقع في الجانب الفلسطيني وفي صفوف العدو هذا سيترك للميدان.

وتعقيبا على تصريحات الرئيس محمود عباس الاخيرة التي حمل من خلالها المسؤولية عن العمليات الاسرائيلية في قطاع غزة للفصائل الفلسطينية التي تقوم باطلاق صواريخ القسام قال البطش:كنا نتمنى ان يحمل السيد الرئيس ابو مازن المسؤولية للاحتلال، وليس للمقاومة، وعليه اذكر الرئيس محمود عباس ان من يقوم بقتل ابناء شعبه هو الاحتلال، والمقاومة ترد على الاحتلال وعندما يتوقف الاحتلال عن مجازره وعن عدوانه نحن سنكون اكثر الناس سعداء، وعلى الرئيس محمود عباس ان يجتهد في وقف العدوان على شعبه الفلسطيني وليس ادانة الجهاد الاسلامي.

وبالنسبة للمآخذ حول استمرار فصائل المقاومة باطلاق صواريخ القسام باتجاه البلدات الاسرائيلية حتى بعد انسحاب اسرائيل من قطاع غزة والجدوى من وراء ذلك قال البطش: من غير المعقول ان تكتفي المقاومة بزف الشهداء، نحن لا نقبل بتجزئة الارض الفلسطينية في ردنا على الاحتلال لان هذا يعني تجزئة القضية الفلسطينية والارض وهذا خطر استراتيجي، من يقول ان الاحتلال انسحب من قطاع غزة ويجب توقف المقاومة، يعني انه يقبل بتجزئة الارض الفلسطينية ونحن ننطلق من وحدة الارض والسكان والقضية الفلسطينية.

اما بالنسبة لنشر صور القيادة الفلسطينية التي ستكون مستهدفة ضمن سياسة الاغتيالات فقال البطش: نشر الصور هذا لا يخيفنا، فهي ممارسة سخيفة خاصة ان اسرائيل عاجزة عن هزيمتنا نفسيا، ونشر الصور ما هو الا محاولة لاخافتنا وللتغطية على الجرائم، التي ترتكبها بقتلها للمدنيين والاطفال، وبالتالي نقل انظار الاعلام من صور قتل الاطفال وعائلة غالية ورفع السقف الاعلامي للحديث عن قادة المقاومة المستهدفين وليس عن الاطفال والمجازر.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بجلسات الحوار الفلسطيني، اكد البطش حرص حركة الجهاد الاسلامي على التوصل الى توافق وطني ينهي حالة النزاع الداخلي على الساحة الفلسطينية لكنه في الوقت نفسه جدد رفض حركة الجهاد الموافقة على التعديلات التي اجريت على بعض بنود وثيقة الاسرى بين فتح وحماس، واشار البطش الى ان نقاط الخلاف التي تجعل حركة الجهاد تكون خارج هذه التفاهمات، تتمثل برفض مطلق لحصر الدولة الفلسطينية واختزالها على الارض المحتلة عام 67 كون هذا يعني ضمنا التنازل عن الاراضي المحتلة عام 48 والاعتراف باسرائيل وهو ما ترفضه حركة الجهاد جملة وتفصيلا، اما النقطة الثانية فهي رفض بند الاعتماد على قرارات الشرعية الدولية حيث قال: القرارات التي صدرت عن الامم المتحدة هي التي ادت الى قيام اسرائيل على الارض الفلسطينية، ومن غير المعقول ان نعود للاحتكام اليها، ونحن لا نرى بان الشرعية الدولية هي التي ستقوم بطرد الاحتلال، انما ستسهل على المجتمع الدولي ان يقبل اسرائيل على الارض الفلسطينية، اما النقطة الثالثة فتتمثل، كما قال البطش، بعدم امكانية ان توحد حركة الجهاد خطابها السياسي مع خطاب اخر يدعو الى اقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967. واكد ان توحيد الخطاب السياسي يصطدم من وجهة نظرنا مع التعددية السياسية ويضع الجميع تحت سقف اوسلو ولا داعي ان نقيد انفسنا بوثائق وعهود تقيد حقنا في المقاومة المشروعة.

واحد من كل ثلاثة اطفال مرضى يموت بسبب الحصار

اطفال فلسطين اما يستشهدون برصاص وقذائف الاحتلال واما يموتون بسبب الحصار وفقدان الرعاية الصحية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يعيش اطفال فلسطين مع شبح يومي اسمه «الموت» يتهددهم في كل لحظة، فمن لم يستشهد منهم برصاص وقذائف جيش الاحتلال الاسرائيلي قد يموت نتيجة الحصار المفروض على الفلسطينيين الذي ادى بدوره الى النقص الحاد في الرعاية الصحية والادوات الطبية.

ففيما بلغ عدد الاطفال الفلسطينيين الذين استشهدوا برصاص وقذائف الاحتلال اكثر من 950 شهيدا منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ايلول (سبتمبر) عام 2000 اكدت «اليونيسيف» امس بان الحصار المفروض على الفلسطينيين يؤدي الى موت طفل من بين كل 3 اطفال مرضى.

وقال صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف» امس ان واحدا من كل ثلاثة مواليد فلسطينيين مرضى يموت في مستشفيات غزة بسبب الافتقار الى الرعاية والافتقار الى الأدوية الأساسية نتيجة الحصار.

واكدت اليونيسيف إنها قررت أن تضاعف المبلغ، الذي تناشد العالم تقديمه للأراضي المحتلة من 8 مليون دولار الى حوالي 23 مليون دولار، بعد ان باتت السلطة الوطنية الفلسطينية غير قادرة على توفير الخدمات الصحية، والتعليمية للفلسطينيين.

وحسب وكالة انباء «معا» المحلية قال المتحدث باسم الـ«يونيسيف» دميان برسوناز: أن هناك مخاطر من موت طفل بين كل 3 في مستشفيات غزة، لأنه لا توجد هناك أدوية ولا عقاقير أساسية.

وأضاف «إنهم يموتون من أمراض أساسية، لأنه لا يتاح لهم الوصول الى منشأة صحية بالمعنى الصحيح، أو علاج بالمعنى الصحيح، أو طبيب بالمعنى الصحيح، أو أدوية بالمعنى الصحيح، وهو أمر يحدث منذ شهرين بالفعل». وتابع برسوناز «الموقف في الأراضي المحتلة مقلق للغاية والسكان المدنيون، ولاسيما النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للصراع».

ومن الجدير بالذكر ان هناك نقصا حادا في الادوية والادوات الطبية في المشافي والمرافق الصحية نتيجة الحصار المفروض على الفلسطينيين منذ اشهر بسبب تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية.

وقد قطعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المعونة، كما أوقفت اسرائيل تحويل عائدات الضرائب، الى الحكومة الفلسطينية التي تقودها «حماس» بعد فوزها في انتخابات كانون الثاني الماضي. هذا وتفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلي حصاراً سياسياً واقتصادياً خانقاً على الشعب الفلسطيني، فيما تواصل عمليات القتل ضد الفلسطينيين.

هذا وكشف تقرير لمركز المعلومات الصحية الفلسطيني التابع لوزارة الصحة امس عن مقتل 951 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة برصاص وقذائف الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

واوضح التقرير الى انه قتل 387 طفلاً في الضفة الغربية، و564 طفلاً في قطاع غزة، في حين بلغ عدد الجرحى 18811 طفلاً، بينهم 11937 في الضفة الغربية، و6874 في قطاع غزة.

من جانبه، استنكر مدير العلاقات العامة بمستشفى الشفاء د.جمعة السقا، الجرائم الإسرائيلية التي تستهدف الطفولة البريئة، وتقتل الروح الفلسطينية، وتقتل الجيل القادم، دون أي ذنب يقترفونه.

هذا وطالب عشرات الأطفال الفلسطينيين امس خلال اعتصام نظموه امام مقر الامم المتحدة بغزة العالم بتوفير الحماية لهم، ووقف القتل التي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، موجهين رسالة عاجلة الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ورئيسة مجلس الأمن الحالي إلن مارجيرت.

وإتهم الأطفال العالم المدعي للسلام بالسكوت على الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والتي كان ابرزها مقتل عائلة الطفلة غالية على شاطئ بحر بيت لاهيا واستشهد ما يزيد على العشرين طفلا خلال الايام الماضية.

وعبر الأطفال عن استيائهم من العيش تحت قصف الطائرات والمدفعيات الإسرائيلية وتخوفهم من اللعب على شاطئ البحر المتنفس الوحيد للشعب الفلسطيني في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة وقصف الاحتلال لعائلة كاملة كانت تقصده للنزهة متمنين ممارسة حقهم في اللعب كباقي أطفال العالم.

وتمنى الأطفال أن يلبي العالم مناشدتهم بالتدخل من أجل توفير الأمن لهم و لأسرهم،حيث عبر العديد منهم عن قتل الاحتلال أفراد من أسرهم أمام ناظرهم.

وردد الأطفال الذين حملوا لافتات تطالب بتوفير السلام الهتافات التي تقول «أوقفوا قتلنا ان كنتم تسمعوننا.. احمونا من الاحتلال ...احمونا من القصف».

وقال الطفل إبراهيم أبو جراد « يا عالم تعالوا شوفوا أطفال فلسطين محرومين حتى من البحر»، في حين قال الطفل أحمد الزعانين «لن ننسى صراخ هدى غالية على فقدان عائلتها وكذلك الأطفال الذين قتلوا بالأمس في خانيونس».

وبدورة عبر الطفل أمير بريكة عن رغبته في العيش بأمان قائلا «نريد العيش بأمان ولا نسمع قصف الطائرات ونرى أشلاء الأطفال». هذا واستنكر يوسف رزقة وزير الإعلام الفلسطيني امس ما اسماه «بغفلة الضمير العالمي والعربي» ازاء ما تشهده الاراضي الفلسطينية من غارات جوية اسرائيلية راح ضحيتها المئات من الأطفال.

وأضاف رزقة في حديث لاذاعة صوت فلسطين «نلاحظ غياب الضمير العالمي وخاصة الولايات المتحدة التي لم تنطق بكلمة إدانة للمجازر الاسرائيلية في القطاع».

وفيما يتعلق بدعوة الحكومة الفلسطينية الى التهدئة ووقف متبادل لاطلاق النار أكد رزقة على تجديد رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية للالتزام بالتهدئة ووقف اطلاق الصواريخ انطلاقا من المصلحة العامة وحقنا لدماء الاطفال الذين باتوا هدف الطائرات الاسرائيلية.

طفل فلسطيني مصاب في مستشفى ناصر في خانيونس جراء القصف الاسرائيلي (ا ف ب)